اعتراضات الرضيّ على ابن الحاجب في معاني:(فَعُل ،وفاعَل ، وتفاعل)

د. صـــــلاح سعد امحمد المليطي . و أ. آمنـــــــــــة عمر مفتاح .
كلية التربية ـ جنزور ــ جامعة طرابلس .

المقدّمـــــة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله إلـــى العرب والعجم .

أمّا بعد :

فإنَّ هذا البحث (اعتراضات الرَّضي على ابن الحاجب ، في معاني: (فَعُلَ، وفَاعَلَ ، وَفَاعَلَ) يدرس مجموعة من الاعتراضات التي وجهها الرضي الاستراباذي على آراء ابن الحاجب في معاني أبنية الأفعال المصوغة على (فَعُلَ، وفَاعَلَ ، وتَفَاعَلَ) التي وردت في مواضع كثيرة في شرحه للشافية ، والغاية من هذه الدراسة الوقوف على هذه الاعتراضات، وكيفية إدارتها ، والاحتجاج لها ، ثم التفصيلُ والحكم على الاعتراض من حيث قبوله أو ردّه ، وقد كان السبب في اختيار هذا الموضوع ، وجـــود هذه الاعتراضات عند الرضي في شرحه للشافية بوصفها منهجاً أسّس عليه تأليف هذا الكتاب ، وبما أنّ بحث الاعتراضات جميعها، يطول جداً؛ بل قد يستغرق رسالة علمية ، فقد اقتصرنا منها على الثلاثة الآنفة الذكـــر، لأنها أكثر الصيغ استعمالا عند الرضي، والاعتراض عليها جوهريٌّ مهمّ، ومؤسِّسٌ لرؤيته في بقية كتابـــه ، الأمر الذي استوجب من الباحثين إبرازها للدارسين ولفتهم إلى أهمية هذا الموضوع ، وقد اتبعنا المنهج الوصفي الاستقرائي في إنجاز هذا الموضوع تحت العنوان الآتـــي: (**اعتراضات الرَّضي على ابن الحاجب في معاني :(فَعُلَ – وفَاعَل- وتَفَاعل)**

أولاً ــ الاعتراض على معاني (فَعُلَ):

المراد ببناء الكلمة هيأتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهـــي عدد حروفها المرتبة ، وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية ، كل في موضعه [1]. وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية ، ولم يُبنَ من الفعل الخماسي ؛ لأنه يصير ثقيلاً بما يلحقه مُطّـــــرداً من حروف المضارعة ، والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة .

وأبنية الفعل الأصول لا تقل عن ثلاثة حروف بالنظر إلى أصل الوضع ، ولا تزيد عن أربعة حروف .

أبنية الماضي المجرد الثلاثي :

للماضي المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية : فَعَل ، وفَعِل ، وفَعُل ، نحو : ضرب ، وشرب ، وكرُم [2].

وفَعَل : لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها ؛ لخفته فاللفظ إذا خفَّ كثر استعماله ، واتسع التصرف فيه .

وفَعِل : تكثر فيه معاني العلل والأحزان ، وأضدادها ، نحو : سَقِم ، وحَزِن ، وفَرِح ، ويجيء منه الألوان والعيوب ، نحو : كَدِر ، وثَهِب ، وضَلِع ، وهَضِم ، وصَدِي [3].

سأقصر القول على معاني (فَعُل) موضع الاعتراض .

فَعُل : تستعمل غالباً لأفعال الطبائع ، وهي الأوصاف المخلوقة كالحسن ، والقبح ، والوسامة ، والكبر ، والصغر ، والطول ، والقصر ، والسهولة ، والصعوبة ، والسرعة، والبطء ، والثقل ، والحلم ، والرفق ، ونحو ذلك . وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لُبْث ، ومُكث ، نحو : حَلُم ، وبرُع ، وكرُم ..

ولا يأتي (فَعُل) إلاّ لازماً ؛ لأن الغريزة لازمة صاحبها ولا تتعدى إلى غيره [4].

الاعتراض على مجيء فَعُل متعدياً شاذاً :

من أبنية الفعل الثلاثي المجرد بناء فَعُل بضم العين ، وهذا البناء لا يستعمل إلا لازماً ، وشذ ما جاء منه متعدياً ، وهذا ما ذكره ابن الحاجب في شافيته ، حيث قال عند حديثه عن معاني فَعُل بضم العين ما نصّه: « فَعُل لأفعال الطبائع ونحوها حَسُنَ ، وقبُح ، وكبُر ، وصغُر ، فمن ثمَّة كان لازماً، وشذ رحُبتك الدار : أي رحبت بك " [5].

والطبائع جمع الطبيعة ، أي : الغريزة ، وهي التي يصدر عنها الصفات الذاتية اللاشعورية كالحسن ، والقبح ، وغير ذلك من الصفات التي لا تختلف باختلاف الأحوال والأزمان .والمراد بنحو الطبائع : ما صار ملكة الإنسان بالتكرار والاكتساب كالكبر ، والصغر ، والفقه ، والشعر ، وغير ذلك من الصفات التي تختلف باختلاف الأحوال والأوقات [6].

الاعتراض :

اعترض الرضي على ابن الحاجب في قوله : « وفَعُل لأفعال الطبائع ونحوها ... فمن ثمة كان لازماً » [7]. وقال الرضي : « أيش المانع من كون الفعل المتعدي طبيعة أو كالطبيعة »[8].

فابن الحاجب يرى أن (فعُل) – بضم العين – لا يكون إلا لازماً ؛ لأنه يدل على الطبيعة حيث لم يجئ في كلام العرب إلا دالاً على الهيئة التي يكون عليها الفاعل، لا لشيء يفعله قصداً لغيره نحو : حسُن ، وشرُف ، وظرُف [9]، فلما كانت الغريزة لازمة لصاحبها لا تتعداه إلى غيره كان اللفظ الذي يعبر به عنها وهو (فعُل) لازماً للفاعل لا يتعداه إلى مفعول [10]حتى يتناسب اللفظ مع المعنى .

ويرى الرضي أنه لا مانع من كون أفعال الطبيعة ونحوها متعدية واعترض على ما ذهب إليه ابن الحاجب .

وجه الاعتراض : أن " فعُل " إذا كان معناه قابلاً للتعدي يجوز أن يكون من أفعال الطبيعة ونحوها ، وذلك إذا ضُمن معنى متعد ، أو كان محولاً عن الفعل المتعدي كما قال ابن مالك :

« ولم يرد (فعُل) متعدياً إلا بتضمين أو تحويل » [11]. ومثال التضمين قول علي τ : « إن بشراً قد طلُع اليمن » بمعنى بلغ ، وقول نصر ابن سيار [12]: أرحُبكم الدخول في طاعة الكرماني ؟ بمعنى أوسعكم ، ولا يحفظ غير هذين المثالين » [13].

وقال الرضي : « والأولى أن يقال : إنما عدّاه لتضمنه معنى وسع ، أي وسعكم الدار وقول المصنف (ابن الحاجب) : "أي رحبت بك" فيه تعسف لا معنى له » [14]. وقال الأزهري : [15] « نصر بن سيار ليس بحجة ، ولا يجوز رَحُبكم متعدياً عند النحويين » [16]. ومثال التحويل : سُدْتُ القوم ،وقُلْتُ الحق .

واستند الرضي في اعتراضه على ابن الحاجب بهذين المثالين اللذين روى أحدهما عن علي بن أبي طالب ، والآخر عن نصر بن سيار ، وبهما اعترض على ابن الحاجب في قوله : « فمن ثمة كان لازماً » .

ويرى ابن الحاجب أن قولهم : « رَحُبتك الدار » شاذ مخالف للقياس فحذفت الباء اختصاراً مع كثرة الاستعمال ، ونصب الاسم على نزع الخافض وليس بتعدي الفعل [17].

وقال ابن الحاجب : إن (سُدْتُ) ونحوه ليس منقولاً من فَعَل المتعدي إلى (فَعُل) ؛ لأن الضم فيه اجتلب ابتداء ووضع الفاء لبيان أن عين الكلمة في الأصل واو ، فهو باق على (فَعَل) المتعدي وليس منقولاً إلى (فعُل) اللازم [18]، قال ابن الحاجب : « وأما باب سُدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا النقل » [19].

وخلاصة القول في ذلك أن ابن الحاجب يرى أن فَعُل بضم العين لا يكون إلا لازماً وما جاء منه متعدياً شاذ ، وهو قليل ولم يسمع إلا (رَحُبتك الدار) ، وفسر ابن الحاجب ذلك على

أنه لازم ، واتصال الفعل بضمير الخطاب في (رَحُبتك الدار) بعد نزع الخافض والأصل (رَحُبت بك الدار) ، ويرى الرضي أن فَعُل بضم العين يتعدى بواسطتين هما :

1- التضمين : فمعنى رحُبتك الدار أي وسعتك .

2- التحويل : نحو (سُدته) . أي إذا كان محولاً من فَعَل المتعدي .

وبتتبع رأي العلماء في ذلك وُجد الآتي :

تعدية الفعل المضموم شاذ عند الخليل [20] والجرجاني[21] ، ونقل ذلك الجوهري ،وذكره الفيروز آبادي .

تعدية الفعل مضموم العين للتضمين ، والتضمين باب قياسي عند أكثر النحاة ، وهو قول ابن جني وابن مالك وأبي حيان ، وابن هشام ، والأشموني .

والسيوطي ،ونقل ابن منظور والفيروز آبادي عن أبي علي الفارسي حكايته أن هذيلاً تعدي (فعُل) بضم العين إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها [22].

وقال ابن عصفور : « فَعُل : ولا يتعدى ألبتّة نحو ظرُف وشرُف " [23] . وقال نُقـــره كار[24] : « إنما ذكر لمضموم العين مثالاً واحداً لأنه لا يكون إلا لازماً ولا يكون مضارعه إلا مضموم العين " [25].

الترجيح : نـــرى أن اعتراض الرضي علي ابن الحاجب في هذه المسألة لا وجه له ؛ لأن جمهور النحاة مجمعون على أن (فَعُل) يضم العين لا يكون إلا لازماً ، وما جاء منه متعدياً فهو من باب التضمين كما قال بعضهم ، وما جاء من ذلك مثالان لم يسمع غيرهما كما قال ابن هشام في مغني اللبيب [26]، واعتراض الرضي لم يكن على أن الفعل (فَعُل) متعد ، بل على تخريج ابن الحاجب في مثاله (رحبتك الدار) بأن الضمير منصوب على نزع الخافض ، ويرى الرضي أن الأولى تضمين رَحُب اللازم بمعنى وَسِع المتعدي ، لأن حذف الخافض وإيصال الفعل اللازم إلى ما كان مخفوضاً شاذ غير قياسي عند النحاة [27].

لم يرد الرضي على أن الضم في باب سُدته إنما كان لبيان أن العين المحذوفة واو وليس للنقل من وزن إلى وزن . وقول الأزهري : « نصر ليس بحجة » الذي استشهد به الرضي في اعتراضه لا وجه له ، لأن نصر عاش بين سنتي (46 هـــ و131 هـ) ، وهذه المرحلة من مراحل الاستشهاد بما ورد على لسان العرب[28] . والاستشهاد بقول الإمام علي بن أبي طالب τ قد يكون محرفاً ، فالمذكور في نهج البلاغة : « أنبئت بُشراً قد اطلّع اليمن » فهذه الرواية تنفي شاهد الرضي في اعتراضه .

ـ إن اعتراض الرضي على أن أفعال الطبائع لا تأتي متعدية بقوله : « أيش المانع من كون الفعل المتعدي طبيعة أو كالطبيعة »[29] لا وجه له ؛ لأن جمهور النحاة أجمعوا على أن فَعُل بضم العين تأتي معانيه لأفعال الطبائع أو نحوها ، ولم يأتِ فَعُل من أفعال الطبائع متعدياً ، بدليل أن الرضي لم يأتِ بمثال واحد ليبرر اعتراضه . وقد ذكر سيبويه أن معاني (فَعُل) بضم العين أفعال الطبائع أو ما يجري مجراها [30].

ـ وافق الرضي في اعتراضه على تخريج ابن الحاجب في مثاله (رحبتك الدار) بأنه من باب حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان مجروراً .

وتخريج الرضي من باب التضمين فرحب اللازم ضمن معنى وَسِع المتعدي ، والتضمين باب قياسي عند كثير من النحاة . وهذا أولى من تخريج ابن الحاجب .

ـ قال تعالى : (**حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ**)[31] . أي على رحبها وسعتها [32].

ثانياً ـ الاعتراضات على معاني (فاعل)

الأصل في أبنية الفعل الثلاثي أن يكون على ثلاثة أحرف أو أربعة ، وما زاد على ذلك يعتبر زائداً عن الأصل ، وهذه الزيادة تكون لمعنى ، فمثلاً : كتب على معنى معين هو الكتابة في زمن معين ، فإذا زيد على حروفها الألف ، فأصبحت (كاتب) ، فتدل على معنى آخر فوق المعنى الأصلي ، وهو المشاركة في أصل المعنى ، وإذا زيد حرف آخر مثل : كتَّب تدل على كثرة الكتابة ، ولذلك يقول الصرفيون : إن الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى [33].

ليس للزيادات قياس مطّرد ، بل كل باب منها يحتاج إلى سماع اللفظ المعين واستعماله في معنى معين .

وقد ذكر سيبويه معاني صيغ الزيادة في قوله : « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل والمعنى » [34].

فاستخدام الصيغ المزيدة في اللغة له دلائل محددة قصدت من هذا الاستخدام .

فصيغة (فاعل) مثلاً تدل على معان لا تدل عليها صيغة (فعل) المجردة ، وأهم هذه المعاني ما يلي :

1- المشاركة : نحو : ضارب زيدٌ عمراً .
2- التكثير : نحو : ضاعف بمعنى ضعَّف .
3- بمعنى فعل : نحو : « **قَاتَلَهُمُ اللَّهُ** » [35] بمعنى قتلهم .
4- جعل الشيء ذا أصله : نحو : عافاك الله ، أي جعلك ذا عافية .

5- الموالاة : نحو : والي ، تابع [36].

6- بمعنى تفاعل : نحو : سارع وتسارع إلى كذا ،وجاوز وتجاوز بمعنى [37].

اعتراض الرضي على ابن الحاجب في معاني (فاعل)

قال ابن الحاجب : « وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً ، فيجيء العكس ضمناً نحو : ضاربته وشاركته » [38].

شرح عبارة ابن الحاجب :

تأتي صيغة (فاعل) لنسبة الأصل المشتق منه ثلاثيهِ وهو المصدر إلى أحد الأمرين اللذين اقتضاهما وهو الفاعل حالة كون مصدر ثلاثيه متعلقاً بالآخر ، وهو المفعول للمشاركة بين الأمرين ، وهما الاسمان اللذان اقتضاهما ، وهذا التعلق صريح في اللفظ ، وذلك بأن يكون الاسم الأول ، مرفوعاً ، والاسم الثاني منصوباً ، فيجيءُ العكس وهو نسبة المصدر الثلاثي فاعل إلى الاسم الثاني ، وهو المفعول به لفظاً ، والفاعل معنى لتعلقه بالاسم الأول ؛ لأن نسبة أصل الفعل إذا كانت على سبيل المشاركة كان ذلك الفعل منسوباً إلى كل واحد من المشاركين نحو : ضاربته ، وشاركته، فالفعل (ضارب) أو (شارك) يدل صريحاً على نسبة الضرب أو الشركة إلى المتكلم متعلقاً بضمير الغائب ويدل ضمناً على نسبتها إلى ضمير الغائب متعلقاً بالمتكلم فيكون معنى ضارب زيدٌ عمراً أو شارك زيدٌ عمراً ، أي شارك كل منهما الآخر في الفعل فزيد شارك في الفعل فكان فاعلاً صريحاً ومفعولاً ضمناً ، وعمرو شارك في الفعل ، فكان مفعولاً صريحاً وفاعلاً ضمناً ، وهذا هو معنى المشاركة لصيغة (فاعل) [39].

اعتراض الرضي :

اعترض الرضي في شرحه للشافية على عبارة ابن الحاجب الدالة على معنى صيغة (فاعل) وكان اعتراضه كما يلي :

1. قوله (**متعلقاً بالآخر**) : اعترض الرضي في شرحه على قول ابن الحاجب هذا ، وشرح ذلك بقوله : « الذي يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر في قوله : (لنسبة) وذلك أن ضارب في مثالنا [ضارب زيد عمراً] متعلق بالأمر الآخر ، وهو عمرو ، وتعلقه به لأجل المشاركة التي تضمنها فانتصب الثاني ؛ لأنه مشارك – بفتح الراء – في الضرب لا لأنه مضروب والمشارك مفعول ، كما انتصب في « أذهَبْتُ عمراً " ؛ لأنه مفعول ويُسمَحُ جعله حالاً من قوله (أصله) أو من قوله «أحد الأمرين» لأن الظاهر من كلامه أن قوله : « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً » مقدمة يريد أن يبني عليها صيرورة الفعل اللازم في فَاعَلَ متعدياً

إلى واحد ، والمتعدي إلى واحد غير مشارك متعدياً إلى اثنين ، مشيراً إلى قوله في الكافية « المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق » فعلى هذا الذي يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذي هو المشارك – بفتح الراء – ويتعلق به هو معنى فاعل ؛ لكونه متضمناً معنى المشاركة ، لا أصلُه ، فإن قولك : « كارمت زيداً » ليس فهم الكرم فيه متوقفاً على زيد ، إذ هو لازم ، وكذا « جاذبت زيداً الثوب » ليس الجذب متعلقاً بزيد إذ هو ليس بمجذوب ، بلى في قولك « ضارب زيد عمراً » الضرب متعلق بعمرو ؛ لأنه مفعول له ، لكن انتصابه ليس لكونه مضروباً ، بل لكونه مشاركاً ، كما في قولك « كارمت زيداً » و « جاذبت زيداً » تعلقاً يقصده المصنف ؛ إذ هو في بيان كون فاعل متعدياً بالنقل وإنما يكون متعدياً إذا كان معنى الفعل متعلقاً بغيره ، على ما ذكر في الكافية ، ومن ثم قال في الشرح « ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً لتضمنه المعنى المتعلق » يعني المشاركة .

وفي جعله حالاً من المضاف إليه – أعني الضمير المجرور في قوله : «أصله» ما فيه .

موجز اعتراض الرضي :

نوجز اعتراض الرضي على عبارة ابن الحاجب فيما يلي :

1- إن معنى فاعل الذي يتضمن معنى المشاركة يتوقف على المشارك الآخر لا أصله .
2- ليس أحد الأمرين متعلقاً بالآخر في « ضاربت زيداً » يقصده ابن الحاجب ؛ إذ هو في بيان كون فاعل متعدياً بالنقل ، وإنما يكون متعدياً إذا كان معنى الفعل متعلقاً بغيره على ما ذكر في الكافية .
3- جعله « متعلقاً » حالاً من الضمير في أصله لا يصح ، لأن المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه ، ولا هو جزء المضاف إليه ، ولا هو مثل جزئه في صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله على ما هو شرط مجيء الحال من المضاف إليه .
4- إن كان الظاهر أن جعله « متعلقاً » حالاً من « أحد الأمرين » ففيه سماجة (40) .
5- يرى الرضي إعادة بناء عبارة ابن الحاجب بقوله : « لو قال : " لتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحاً فيجيء

العكس ضمناً " لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله " ومن ثم كان غير المتعدي ... " الخ عليه » [41].

مناقشة الاعتراضات :

ما يلاحظ في اعتراض الرضي أنه يتعلق ببناء العبارة ، ولا يتعلق بمعنى (فاعل) ؛ لأن النحاة مجمعون على أن من معاني (فاعل) المشاركة .

قال سيبويه : « اعلم أنك إذا قلت : فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت : فاعلته ، ومثل ذلك ضاربته ، وفارقته ، وكارمته .. » [42]، وقال الجرجاني : « وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً ، فيجيء العكس ضمناً نحو : ضاربته وشاركته .. » [43]، وقال الزمخشري : " وفاعل لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه كقولك : ضاربته ، وقاتلته » [44] ، ونقل ابن الحاجب عبارة الجرجاني [45]، أما ابن مالك ، فقد قال : « فاعل لاقتسام الفاعلية و المفعولية لفظاً ، والاشتراك فيها معنى » وذكر هذه العبارة أبو حيان والسيوطي [46]، وقال ابن قتيبة : « وتأتي فاعلت من اثنين ، وأكثر ما تكون كذلك نحو : "قاتلته" و"خاصمته" و "سابقته" وهذا كثير » ([47]).

وقال ابن جني : « إذا قلت ضاربت زيداً ، فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نصبته ، فكأن الفعل لك دونه » [48].

مناقشة الاعتراض الأول :

وهو أن معنى فاعل للمشاركة ؛ فابن الحاجب لا يريد أن معنى (فاعل) المتضمن معنى المشاركة يتوقف على المشارك الآخر كما فهم ذلك الرضي وقال : « لأن الظاهر من كلامه (ابن الحاجب) أن قوله : « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً » مقدمة يريد أن يبني عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعدياً إلى واحد ،والمتعدي إلى واحد غير مشارك متعدٍ إلى اثنين ، مشيراً إلى قوله في الكافية « المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق .. » [49].

فابن الحاجب ليس في معرض بيان تعدية الفعل اللازم إلى واحد أو تعدية الفعل المتعدي إلى واحد إلى متعدٍ إلى اثنين حتى يقدم لذلك مقدمة يبني عليها صيرورة ذلك كما فهم الرضي ، بل إن ابن الحاجب في معرض بيان معنى (فاعل) وهو المشاركة ، ويقصد بالمشاركة النسبة الفعلية بين الأمرين اللذين يقتضيهما وهما الاسمان المعمولان ، فكل منهما مشارك للآخر في هذه النسبة الفعلية ففي المثال « ضارب زيد عمراً » نقول : إن ضارب تدل على المشاركة ؛ لأن زيداً وعمراً مشتركان في أصل

الفعل (ضارب) وهو الضرب ، وهذه المشاركة صريحة في اللفظ ؛ لأننا نسبنا الضرب إلى زيد ، فكان فاعلاً، وجعلنا الضرب واقعاً على عمرو ، فكان مفعولاً . ويجيء العكس ضمناً ؛ لأن عمراً مشارك في أصل (ضارب) وهو الضرب فيكون فاعلاً وزيد مفعولاً ضمناً ، وبذلك يتحقق معنى المشاركة في (فاعل) وهذا ما أراده ابن الحاجب ، بدليل قوله : « ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً نحو كارمته وشاعرته والمتعدي إلى واحد مغاير للمفاعل متعدياً إلى اثنين نحو : جاذبته الثوب » [50]، فقوله هذا الغرض منه أن صيغة فاعل تقتضي المشاركة ، فكرُم اللازم إذا نقل إلى (فاعل) يصبح متعدياً لأن فاعل يقتضي المشاركة ، وكذلك (فاعل) المتعدي إلى واحد مغاير للمفاعل يتعدى إلى اثنين لتتحقق المشاركة ، نحو : جاذبت زيداً الثوب فلا يصح أن نقول جاذبت زيداً فقط فالمشاركة لم تتحقق هنا فلابد أن يكون هناك مجذوب يشترك فيه زيد . وبهذا تكون عبارة ابن الحاجب صحيحة في أداء المعنى المراد .

وأما قول ابن الحاجب في الكافية « المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق » فهذا في معرض بيان الفعل المتعدي ، وليس في معرض بيان معنى المشاركة . فمعنى (فاعل) وهو المشاركة هو الذي اقتضى مشاركاً آخر في اللازم ، وفي المتعدي إلى واحد مغاير للمفاعل فالمشاركة تكون في أصل (فاعل) . أي المعنى الأصلي الذي يدل عليه ، وهو المصدر ، وقول الرضي : « وكارمت زيداً » ليس فهم الكرم فيه متفوقاً على زيد : « إذ هو لازم » أقول : إن (كارم) اقتضى أن يكون متعدياً وليس باقيا على لزومه (كرُم) ؛ لأن (فاعل) معناه المشاركة فيصبح اللازم متعدياً لتحقيق هذا المعنى ، ويتطلب مشاركاً ، فيكون الكرم مشاركة بين المتكلم وزيد صريحاً وضمناً .

وهذه العبارة نقلها ابن الحاجب عن الجرجاني ، ولم يشر الرضي إلى هذا النقل .

مناقشة الاعتراض الثاني :

وهو ليس أحد الأمرين متعلقاً بالآخر في « ضاربت زيداً » يقصده ابن الحاجب إذ هو في بيان كون فاعل متعدياً بالنقل ، وإنما يكون متعدياً إذا كان معنى الفعل متعدياً بغيره .

وهذا الاعتراض غير مقبول ؛ لأن ابن الحاجب ليس في معرض بيان كون فاعل متعديا بالنقل ، وإنما هو في معرض بيان كون معنى فاعل للمشاركة التي تقتضي أن يصبح اللازم متعدياً والمتعدي إلى واحد مغاير للمفاعل يتعدى إلى اثنين .

وهذا ما قصد بيانه ابن الحاجب ، بدليل قوله « ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً » أي معنى المشاركة هو الذي اقتضى أن يكون اللازم متعدياً .

وهذا الاعتراض ناتج عن فهم الرضي ، وهو مردود ؛ لأن ابن الحاجب لم يذكر صراحة أن متعلقاً حال من الضمير في أصله ولا حال من أحد الأمرين .

ويمكن أن يفهم من العبارة "أن" (متعلقاً) حال من (أصله) وليس من الضمير فيه لأن التعلق هو أصل الفعل ، فيكون معنى العبارة : أن معنى فاعل يكون لنسبة أصل الفعل إلى الأمر الأول وهو (زيد) صريحاً ، وهذا الأصل [الضرب] متعلق بالأمر الثاني وهو (عمرو) ويجيء العكس ضمناً بأن ينسب أصل الفعل [الضرب] إلى عمرو ، وهذا الأصل متعلق بزيد فيكون زيد فاعلاً وعمرو مفعولاً صريحاً ويكون عمرو فاعلاً وزيد مفعولاً ضمناً ؛ لأن أصل الفعل متعلق بكل منهما صريحاً وضمناً .وعلى هذا تخرج العبارة المعترض عليها من قبل الرضي من السماجة ، ولا ثمة اعتراض .

ويؤيد هذا الفهم قول ابن الحاجب نفسه في الإيضاح : « ألا ترى أن معنى "فاعل" نسبة الفعل إلى الفاعل واقعاً على من يشاركه في أصل الفعل المشتق هو منه » [51].

فالتعلق يعود على أصل الفعل ، ففي المثال « ضارب زيد عمراً » المراد منه أن الضرب متعلق بكل من زيد وعمرو صريحاً وضمناً وهذا هو معنى المشاركة .

ويكون المعنى : « وفاعل لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل حالة كون الأصل متعلقاً بالمفعول صريحاً ،ويجيء العكس ضمناً . وبهذا تسلم العبارة من السماجة . ولا مانع من مجيء الحال على ذلك . وأما ما ذكره الرضي من تعديل في العبارة ، فهذا أسلوبه ، وليس ملزماً لابن الحاجب ، فلكل شيخ طريقته .

ثالثاً ــ الاعتراض على معاني (تَفَاعَلَ) :

معاني تفاعل :

وصيغة (تفاعل) تأتي لمعان عديدة ، أهمها :

1. المشاركة : نحو : تساهم ، تسايف ، نخاصم .
2. التظاهر بغير ما هو حق : تجاهل ، تعاظم، تجاوز [52].
3. التدرج : نحو : تزايد ، توارد.
4. المطاوعة : باعدته فتباعد ، وواصلته فتواصل [53].
5. بمعنى تَفَعَّل نحو : تعاطينا وتعطَّيْنا .
6. بمعنى أفعل نحو : تساقط وأسقط ، قال ـ تعالى : (**تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِياً**) [54].

قال ابن الحاجب : « وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً ، نحو : تشاركا ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل وليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له ، وهو منتف عنه ، نحو : تجاهلت ، وتغافلت ، وبمعنى فَعَل نحو : توانيت ،ومطاوع فاعل ، نحو : باعدته فتباعد » [55].

شرح العبارة :

يذكر ابن الحاجب في عبارته السابقة أن من معاني تفاعل :

1. المشاركة بين أمرين فصاعداً في أصله المشتق منه ، نحو : تشاركا .
2. التظاهر ، وهو أن يتظاهر بشيء ، وهو منتف عنه ، نحو : تجاهلت ، وتغافلت .
3. بمعنى فَعَل ، نحو : توانيت ، بمعنى وَنَبْتُ .
4. المطاوعة ، نحو : باعدته فتباعد .

اعتراض الرضي :

اعترض الرضي على ابن الحاجب بقوله : " أقول : لاشك أن في قول المصنف قبل[56] " لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً " وقوله هنا " لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً " تخليطاً ومجمجة » [57].

شرح الاعتراض ـ للرضي اعتراضان على ابن الحاجب :

الاعتراض الأول ووجهه :

اعترض الرضي على بناء فاعل المتعدي على التعلق ، وبناء تفاعل اللازم على المشاركة ، وبنى اعتراضه هذا على أن التعلق والمشاركة أمران معنويان لا لفظيان « وأن معنى " ضارب زيد عمراً " و "تضارب زيد وعمرو " شيء واحد ، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت ؛ فكما أن للمضاربة تعلقاً بعمرو صريحاً في قولك "ضارب وعمراً متشاركان صريحاً في " تضارب زيد وعمرو " في الضرب الذي هو الأصل ، فكذا هما متشاركان فيه صريحاً في (ضارب زيد عمرا) فلو كان مطلق تعلق الفعل بشيء صريحاً يقتضي كون المتعلق به مفعولاً به لفظاً وُجب انتصاب عمرو في « تضارب زيد وعمرو » ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعداً صريحاً في أصل الفعل يقتضي ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو في « ضارب زيد عمرا » . فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول « ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً » على التعلق ، ولا بناء قوله في هذا الباب « ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل » على المشاركة [58].

الاعتراض الثاني :

اعترض الرضي على عبارة ابن الحاجب من حيث اللفظ ، فقال : « وكان أيضا من حق اللفظ أن يقول : تفاعل لاشتراك أمرين ؛ لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول : أعجبتني مشاركة القوم عمراً ، أو مشاركة عمرو القوم ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلاً ومفعولاً معاً ، فالحق أن تجيء بباب التفاعل أو الافتعال نحو أعجبني تشاركنا واشتراكنا هذا .

والأولى ما قال المالكي [59]، وهو أن فاعل لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنى ،وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى . ثم يقول الرضي : « واعلم أن الأصل المشترك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى . وهو الأكثر ، نحو : ضاربته ، وتضاربنا ، وقد يكون عيناً نحو : ساهمته ... وتقارعنا » [60]. ثم يقول مقوياً اعتراضه : « ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء اثنين فصاعداً ،وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعل هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعل » [61] . ثم يعضد اعتراضه بقول الحسن بن علي – رضي الله عنهما – لبعض من خاصمه : « سفيه لم يجد مُسافها »[62] . فإنه τ سمى المقابل له في السفاهة ، وإن كانت سفاهته بعد سفاهة الأول تسافهاً [63].

ثم يقول : « فلا فرق من حيث المغزى والمقصد الحقيقي بين البابين بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين ، تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع ، وكذا إعراباتها ، كما يقول : جاءني القوم إلا زيداً ،وجاءني القوم ولم يجيء من بينهم زيد أو جاءوني وتخلف زيد .. فكذا « ضارب زيد عمراً » أي شاركه في الضرب ، و« تضارب زيد وعمرو » أي تشاركا فيه ،والمقصود من شاركه وتشاركا شيء واحد مع تعدي الأول، ولزوم الثاني .

مناقشة الاعتراض :

أوجز اعتراضات الرضي فيما يلي :

1- أن ابن الحاجب بنى فاعل المتعدي على التعليق وبنى تفاعل اللازم على المشاركة .
2- أن ابن الحاجب استعمل لفظة (مشاركة) والأولى استعمال لفظة (التشارك) أو الاشتراك للدلالة على التشارك في الفاعلية والمفعولية معاً .

مناقشة الاعتراض الأول :

ما يفهم من عبارة ابن الحاجب أنه ليس في معرض بيان التعدي واللزوم ، وإنما هو في معرض بيان معاني فاعل وتفاعل وقال : إن من معانيها المشاركة ، ويقصد بها أن الاسمين اللذين يقتضيهما يشارك كل منهما الآخر في أصل الفعل ولكن تختلف المشاركة في فاعل عنها في تفاعل ، فالمشاركة في (فاعل) صريحة في الأول (الفاعل) وضمناً في الثاني .

وبناءً على هذه المشاركة اقتضى بناء فاعل من اللازم التعدي إلى واحد ، نحو : كارمته ، واقتضى بناء فاعل من المتعدي إلى واحد مغاير للمفاعل أن يتعدى إلى اثنين ، نحو : جاذبته الثوب ، أما المشاركة في بناء (تفاعل) صريحة ، كما قال سيبويه : « ففي تفاعلنا يلفظ بالمعنى الذي كان في فاعلته ، وذلك قولك : تضاربنا وتدامينا ، وتقاتلنا » [64].

ووضع (فاعل) فهو لمشاركة أحدهما الآخر صريحاً ، لا لاشتراكهما معاً صريحاً [65]، ولهذا يحتاج إلى متعلق .ووضع (تفاعل) على معنى نسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له ، فهو للمشتركين من جهة واحدة [66].

فالمشاركة والتعليق في (فاعل) كل منهما صريح من وجه وضمني من وجه آخر . وأما (تفاعل) فالنسبة والاشتراك فيه صريح للأمرين معاً ، والتعلق بهما معنى .

وقد روعيت الصراحة في اللفظ في الإعراب ، فرفع ما كانت النسبة إليه صريحة ، وهو الأول (فاعل) . ورفع الاثنين مع (تفاعل) ونصب ما كان التعلق به صريحاً ، وهو الثاني مع (فاعل) فقط . ولم يراع التضمن ؛ لأن عمله أضعف من التصريح ؛ لأن التضمن لا يراعى فيه إلا جانب المعنى ، أما التصريح فيراعى فيه اللفظ والمعنى معاً. بناءً على هذا فلا وجه لاعتراض الرضي على ذلك .

مناقشة الاعتراض الثاني :

وهو الاعتراض على استعمال لفظ (مشاركة) . وهذا الاعتراض مقبول من الرضي ؛ لأن لفظة (مشاركة) يوهم أن (تفاعل) لمشاركة أمرين لغيرهما [67]، فتكون المشاركة مضافة إلى الفاعل ، ويكون المفعول محذوفاً ؛ لأن المشاركة (المفاعلة) إما أن تضاف إلى الفاعل وحده وإما إلى المفعول وحده ، كما ذكر ذلك الرضي ومثّل له سابقاً في الشرح ، وليس ذلك مقصوداً في (تفاعل) لأن التشارك يقصد به أن الأمرين متشاركان في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى ، فالتشارك أو الاشتراك يضاف إلى الأمرين معاً [68].

فكان الأولى استخدام لفظ (التشارك) أو (الاشتراك) في عبارة ابن الحاجب بدلاً من لفظة (مشاركة) ، ويؤيد ذلك قول ابن مالك : « وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها في المفعولية معنى » [69].

فاعتراض الرضي هذا مقبول ؛ لقوة دليله اللغوي ، ولموافقته قول ابن مالك في ذلك ، وغيره من شراح الشافية .وبهذا وصل البحث إلى غايته ، وإليكم نتائجه في خاتمته .

نتائج البحث :

النتائج المستنبطة من هذا البحث تتجلى فيما يلي :

1ـ اعتراض الرضي على ابن الحاجب في بناء (فَعُل) اللازم من أفعال الطبائع ونحوها غالباً بقوله : « أيش المانع من كون الفعل المتعدي طبيعة أو كالطبيعة – لا وجه له ؛ لأن المشهور في البناء أن معانيه لأفعال الطبائع ونحوها ولم يرد إلا لازماً ، وما ورد منه متعدياً فهو محصور في مثالين هما : « رَحُبتك الدار » و « أُنبئت أن بشراً طَلُع اليمن » ، ولم يرد من أفعال الطبائع ونحوها فعل متعد .

وتخريج الرضي في (رحبتك الدار) أولى من تخريج ابن الحاجب . وذلك أن (رحُب) تعدى بالتضمين لمعنى (وَسِع) وهذا هو القياس ، أما تخريج ابن الحاجب بأنه على حذف الجار وإيصال العامل ، فهذا شاذ عند النحاة .

والمثال الثاني مشكوك في صحة عبارته ؛ لما ورد على خلاف ذلك في نهج البلاغة فبناء (فَعُل) لا يأتي إلا لازماً ، وغالباً يكون من أفعال الطبائع ونحوها .

- اعتراض الرضي على معنى (فاعل) الذي يتضمن معنى المشاركة يتوقف على المشارك الآخر لا أصله – مردود ؛ لأن ابن الحاجب ليس في معرض بيان تعدية الفعل ، بل في معرض بيان معاني (فاعل) وأن من معانيه المشاركة التي تقتضي تعدي اللازم ، بدليل قوله : « ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً نحو : كارمته ، وشاعرته ، والمتعدي إلى واحد مغاير للمفاعل متعدياً إلى اثنين نحو : جاذبته الثوب » وبهذا تكون عبارة ابن الحاجب صحيحة في أداء المعنى المراد .

2- اعتراض الرضي على جعل ابن الحاجب (متعلقاً) حالاً من الضمير في أصله أو من أحد الأمرين – مردود ؛ لأن هذا الفهم كما بدا للرضي ، لم يقصده ابن الحاجب صريحاً في عبارته ويمكن فهم (متعلقاً) حالاً من (أصله) لأن الأمرين كلاً منهما متعلق بالآخر في أصل الفعل ، ولا مانع من ذلك . وما ذكره الرضي من تعديل في عبارة ابن الحاجب فهو أسلوبه ، وليس ملزماً لغيره ، مادام المعنى مستقيماً .

3ـ اعتراض الرضي على بناء (تفاعل) اللازم على المشاركة كما بنى (فاعل) المتعدي عليها لا وجه له ؛ لأن المشاركة في (فاعل) تختلف عن المشاركة في (تفاعل) ، فهي في (فاعل) صريحة من وجه ، ومضمنة من وجه آخر ، أما المشاركة في (تفاعل) فهي صريحة للأمرين معاً ، وبناء على المشاركة الصريحة والتعلق الصريح والضمني في (فاعل) اقتضى مشاركاً ، واقتضى تعدي اللازم منه . أما (تفاعل) فهو للمشتركين من جهة واحدة ولهذا لم يكن متعدياً ، ورفع الاسمين في نحو : « تشارك زيدُ وعمرو » . فـ(فاعل) لا يأتي إلا متعدياً ، و(تفاعل) لا يأتي إلا لازماً .

4ـ اعتراض الرضي على استعمال لفظة (مشاركة) في عبارة ابن الحاجب في بيانهلمعنى (تفاعل) – مقبول لصحة ذلك لُغوياً ، ولموافقته لقول ابن مالك ،وكان الأولى أن يستعمل ابن الحاجب لفظة (التشارك أو الاشتراك) في بيان معنى (تفاعل) فتكون العبارة : (وتفاعل لاشتراك أمرين فصاعداً في أصله صريحاً ، نحو : تشاركا ..) .

الهوامش :

- القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم

([1])- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، بدون ر.ط ، بدون ت . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .، 2:1 .

([2]) المرجع نفسه ، 67 .

([3]) ينظر: لسان العرب ، تأليف : ابن منظور ، بدون تحقق ، بدون ر.ط ، بدون ت.ط ، دار المعارف ، القاهرة – مصر . (هضم) .

([4])- المرجع نفسه .

([5])- المرجع نفسه .

([6])- ينظر : شرح الشافية ، تأليف : الجار بردي ، مع مجموعة شروح الشافية ، ط: 3 ، بدون ت . ط ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان، و حاشية ابن جماعة ، د. ط ، د.ت ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان .43:1، 2 :24-25 ، وشرح الشافية ، للفاضل العصام على شرح نفره كار ، بدون ر. ط ، بدون د. ت ، مطبعة عيسى البابي ، القاهرة – مصر ، ص: 32 ، والمناهل الصافية في كشف معاني الشافية ، تأليف : لطف الله الغياث ، تحقيق : عبد الرحمن شاهين ، دون ر.ط ، دون ت.ط ، دار مرجان . 46:1 .

([7]) - الأشباه والنظائر للسيوطي ، ط : 1 ، 1984 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .332:1.

([8]) شرح الشافية للرضي 73:1 .

([9]) ينظر : المنصف لابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وآخر ، دون ر. ط ، دون ت. ط ، مطبعة مصطفى البابي ، القاهرة – مصر . 21:1 ، والإيضاح – شرح المفصل – لابن الحاجب ، تحقيق موسى العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد – العراق 120:2 .

([10]) ينظر شرح الجار بردي 44:1 ، وشرح نفره كار 24:2 ، المناهل الصافية 64:1 .

([11]) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، 1967 ، دار الكاتب العربي .: 195 .

([12]) ينظر ترجمته في الكامل في التاريخ لابن الأثير 226:5 .

([13]) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح: محمد كامل بركات، ط: الأولى، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982م586:2 .

([14]) شرح الشافية للرضي 74:1 وما بعدها .

([15]) ينظر : ترجمته وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس ، دون ر.ط ، 1968 ، دار صادر ، بيروت – لبنان 334:4 وما بعدها .

([16]) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق : عبد العظيم محمود ، د.ت ، الدار المصرية للتأليف والترجمة . (رجب) .

([17]) ينظر: المناهل الصافية 65:1 .

([18]) ينظر: المرجع نفسه ، 65:1 .

([19]) ينظر : متن الشافية 74:1 .

([20]) ينظر: ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي .

([21]) - ينظر ترجمته في فوائد الوفيات ، تأليف : محمد شاكر الكتبي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، بدون ر.ط ، بدون ت.ط ، مطبعة السعادة ، القاهرة – مصر .297:1 ، ومرآة الجنان لمكي ، بدون ر.ط ، بدون ت.ط ، دار الأعلمي ، بيروت – لبنان .101:3 ، وطبقات الشافعية ،

تأليف : تاج الدين السبكي ، تحقيق : محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، ط1 ، 1976 ، مطبعة عيسى البابي ، القاهرة – مصر .199:5 ، ونزهة الألباء ، للأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دون ر. ط ، دون ت. ط ، دار النهضة ، القاهرة – مصر . ص :36

([22]) ينظر: الخصائص لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط(2) ، 1952 ، دار الهدى ، بيروت – لبنان 308:2 ، تسهيل الفوائد :195 ، ارتشاف الضرب 76:1 ، ومغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، بدون ر.ط ، بدون ت.ط ، مطبعة محمد صبيح .686:2 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، بدون ر.ط ، بدون ت .ط ، مطبعة عيسى البابي ، القاهرة – مصر .241:4 ، والمزهر للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، بدون ر. ط ، بدون ت.ط ، دار الجيل ، بيروت – لبنان . 37:2 .

([23]) ينظر : الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق : فخر الدين قباو ، بدون ر.ط ، بدون ت. ط ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت – لبنان . 180:1 .

([24]) ترجمته في الدُّرر الكامنة للعسقلاني ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، بدون ر. ط ، بدون ت. ط ، مطبعة المدني ، القاهرة – مصر . 392:2 ، وشذرات الذهب ، تأليف أبي الفلاح الحنبلي ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، بدون ر.ط ، بدون ت .ط ، دار القلم ، بيروت – لبنان .242:6 .

([25]) ينظر : مجموعة الشافية 20:2 ، والمناهج الكافية في شرح الشافية ، زكريا الأنصاري ، عالم الكتب ، دون ر. ط ، دون ت. ط .20:2 .

([26]) ينظر : مغني اللبيب 686:2 .

([27]) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، بدون ر.ط ، بدون د.ت ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .للرضي 273:2 .

([28]) ينظر شرح الشافية للرضي 75:1 .

([29]) ينظر شرح الشافية 74:1 .

([30]) ينظر : الكتاب ، تأليف : سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، 1988 م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر .الكتاب 28:4 ، وما بعدها .

([31]) التوبة : 118 .

([32]) ينظر لسان العرب (ر ج ب) .

([33]) ينظر : القواعد الصرفية 56:1 وما بعدها .

([34]) ينظر الكتاب 233:2 .

([35]) التوبة : 30

([36]) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 199 ، ارتشاف الضرب 84:1 ، همع الهوامع 304:3 أدب الكاتب ك 303-304 .

([37]) ينظر : الصحاح (سَرَعَ) ، (جَوَزَ) وينظر القاموس المحيط .

([38]) ينظر : شرح الشافية للرضي 96:1 .

([39]) ينظر : مجموعة الشافية للجار بردي ، 47:1 وما بعدها ، وشرح الشافية لنفره كار 28:2 .

([40]) ينظر : تهذيب اللغة (سَمَجَ) ، المصباح المنير (سمج) .

([41]) ينظر : شرح الشافية 46:1 وما بعدها .

([42]) ينظر الكتاب 68:4 ، المقتضب 211:1 .

([43]) ينظر : المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق : د. علي توفيق الحمد، ط الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ،1987م :49 .

([44]) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ، بدون ر. ط ، بدون ت. ط ، مكتبة المتنبي .، 159:7 .

([45]) ينظر: شرح الشافية 96:1 .
([46]) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : مصطفى النَّماس ط(1) ، 1984 ، مطبعة النسر الذهبي . 84:1 ، وهمع الهوامع 304:3 .
([47]) ينظر : أدب الكاتب : 303-304
([48]) ينظر : المنصف لابن جني 92:1 .
([49]) ينظر : شرح الشافية 97:1 .
([50]) شرح الشافية : 96:1 .
([51]) الإيضاح (شرح المفصل) لابن الحاجب 129:2 .
([52])- ينظر: أدب الكاتب لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : علي ناعور ط(1) ، 1988 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .ص: 303 وما بعدها ، ينظر (التخازر) في لسان العرب (خَزَرَ) .
([53]) ينظر : الكتاب 70:4 ،نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ، دراسة يسرية محمد إبراهيم ، ط1 ، دون ت.ط ، مطبعة التقدم ، القاهرة – مصر الطرف علم الصرف 268:1 .
([54]) مريم : 25 .
([55]) ينظر : شرح الشافية للرضي 99:1 .
([56]) ينظر : شرح الشافية 96:1 .
([57]) ينظر تهذيب اللغة للأزهري 239:7 ، 522:10 .
([58]) ينظر: شرح الشافية 100:1 .
([59]) ينظر : شرح الشافية 100:1 ، التسهيل :100 .
([60]) ينظر : شرح الشافية 100:1 .
([61]) ينظر : المصدر نفسه 101:1 .
([62]) ينظر: شرح الشافية 101:1 .
([63]) ينظر : شرح الشافية 101:1 .
([64]) ينظر : الكتاب 29:2 .
([65]) ينظر : شرح الشافية للأنصاري 29:2 .
([66]) ينظر : الإيضاح (شرح المفصل) 124:2 .
([67]) ينظر: المناهل الصافية 172:1 .
([68]) ينظر: شرح الشافية لنفره كار 29:2 .
([69]) ينظر : التسهيل لابن مالك :199 .